الجيش والسلطة والسياسة
في الوطن العربي

الأستاذ :عبد الحميد مهري

أمين الأمين المؤتمر القومي العربي سابقا

الظاهرة العسكرية بصفة عامة

موضوع الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، رغم خصوصياته القطرية والقومية، لا ينبغي أن يبحث بمعزل عن الإطار العام الذي يتسع للحالات المماثلة في العالم. ولا ينبغي أن يقتصر على أنظمة الحكم التي يطفو فيها دور الجيش على السطح. فهناك أنظمة حكم لا يبرز فيها دور الجيش ولكنها تلتقي مع الأنظمة العسكرية في كثير من الخصائص والسمات والنتائج مثل الدكتاتوريات والأنظمة غير الديموقراطية، بصفة عامة.

إن الوضع العام في العالم العربي اليوم يتطلب النفاذ إلى معرفة الدوافع والآليات المشتركة التي تنتج الظاهرة السلطوية، سواء كان ظاهرها عسكريا أو مدنيا، ويكشف زيف المظاهر الديموقراطية التي تزين كثيرا من أنظمة الحكم في الوطن العربي. ولهذا ينبغي ا لاهتمام والتركيز، في هذا البحث، على الخطوط العامة المشتركة، بحيث تأتي الحالات القطرية في هذه المقاربة كأمثلة ومراجع لما يستخلص من نتائج عامة. وسأحاول في هذه الورقة التقيد بهذه الطريقة، وأفرد الحالة الجزائرية ببعض التفصيل لأنها هي الحالة التي أعرفها من قرب، ولأنها، من جهة أخرى، جمعت من العناصر ما قد يجعل منها حالة فريدة في الإشكالية المطروحة.

و أبدأ ببعض الملاحظات الأولية:

الملاحظة الأولى: ورد في الورقة الخلفية التي حدد فيها مركز دراسات الوحدة العربية "التوجهات العامة والمفاصل الرئيسية المطلوب التركيز عليها" أن الجيش يمثل في سائر المجتمعات والدول الحديثة، " نصابا مستقلا عن السلطة والنظام السياسي، مثل مؤسسة القضاء، وجهة محايدة في التنافس السياسي والاجتماعي الداخلي بين القوى والجماعات الأهلية المختلفة". و قد توحي هذه العبارة، دون قصد، بأن الوطن العربي وحده يشذ عن هذه القاعدة. و تجنبا لكل لبس منهجي، ينبغي التخفيف من هذا الحكم المطلق. فالجيش ما زال في العديد من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية يقوم، بصفة ظاهرة أو مستترة، بدور هام في الحياة السياسية العامة. وحتى في المجتمعات الحديثة فإن المؤسسة العسكرية نبرز أحيانا، كعامل أساسي في التنافس السياسي. فالمؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة، لا يمكن أن تصنف، رغم المظاهر، كجهة محايدة في التنافس السياسي والاجتماعي. والجيش الفرنسي برز، في الستينات، على رأس الصراعات والتغييرات الداخلية التي أفرزتها حركة التحرير الوطني في المستعمرات، وخاصة في الجزائر.

ومن البديهي أن الإشارة إلى بعض هذه الأوضاع خارج الوطن العربي لا ينبغي أن يكون بأي حال من الأحوال مدعاة لتهوينها في بلادنا، من باب "المصيبة إذا عمت هانت"، أو التسليم بأن الظاهرة العسكرية والأنظمة السلطوية، بصفة عامة، فدر محتوم لا يمكن رده.

الملاحظة الثانية: ورد في الورقة المذكورة تساؤل عن السبب الذي يدفع الجيش " إلى أن يتقمص دور الحزب السياسي ويكون أداة للوصول إلى السلطة، وإلى أن يتقمص دور الشرطة فيقمع مطالب المجتمع، وإلى أن يتقمص دور الميليشيا فيتحول إلى طرف في الحرب الأهلية الداخلية " وقد يفهم من هذا أن الجيش يستعمل، في جميع الحالات، كمجرد أداة لغيره من القوى السياسية دون أن تكون له دوافعه وأهدافه الخاصة. غير أن الملاحظة تظهر أن الجيش في بعض الحالات يتحرك بدوافعه ونظرته الخاصة التي قد تلتقي كليا أو جزئيا، ظرفيا أو على الأمد الطويل، مع بعض القوى السياسية الوطنية أو الخارجية. بل إن الجيش يكون في بعض الحالات هو المحرك الرئيسي في الساحة السياسية والقوى الخارجة عنه مجرد أدوات في تنفيذ خططه. وهناك حالات يستعمل فيها الجيش كأداة لجهات خارجية، تستغل الظروف الموضوعية القائمة أو تفتعل ظروفا ملائمة لدفع الجيش لتولي السلطة السياسية لتحقيق أغراضها. غير أن هذه الحالات لا ينبغي أن تجعل من نظرية المؤامرة تفسيرا سهلا للظاهرة العسكرية، قد يحجب العوامل الموضوعية الجوهرية التي تجعل المؤسسة العسكرية مهيأة للمخاطرة بتحمل مسؤولية الإدارة السياسية.

كما أن هناك حالات تتساق فيها بعض الحركات والأحزاب السياسية لدفع الجيش أو التواطؤ معه لاستلام السلطة السياسية وإدارتها. بحثا عن الفعالية، أو تعويضا عن العجز.

الملاحظة الثالثة: إن الجيش، كمؤسسة، لا يتولى، إلا نادرا ولمدة قصيرة، الإدارة السياسية المباشرة بعد الاستيلاء على الحكم. فهياكله وتنظيمه الخاص لا يوفر له الأدوات التي تمكنه من القيام بهذه المهمة التي تحول تدريجيا إلى المصالح الأمنية التابعة مباشرة للجيش أو الخاضعة لنفوذه. وهنا تلتقي الدكتاتوريات والأنظمة المدنية غير الديموقراطية، في الوطن العربي وخارجه، في كثير من ممارساتها وإفرازاتها ونتائجها بالأنظمة العسكرية لأنها هي الأخرى تعتمد أساسا على المصالح الأمنية في إدارة شؤون البلاد.

فالفكر الأمني، لا الفكر العسكري، والذهنية الأمنية، والتقنيات الأمنية هي التي تسود غالبا الأنظمة المنبثقة عن حركة الجيوش، وهي التي تسود أيضا في الأنظمة غير الديموقراطية

بصفة عامة. فاللغة الأمنية هي اللغة المشتركة بين هذه الأنظمة كلها. ولهذا نرى أن وزارات الداخلية العربية هي أقدر الجهات على تحقيق التوافق والتضامن بين الأنظمة العربية.

وانطلاقا من هذه الملاحظات فإن ما نسميه الظاهرة العسكرية يغطي في الواقع حالات عديدة نختلف من حيث الطبيعة والعمق. وهي تبرز في الغالب نتيجة التناقضات والصراعات التي تنشأ بين الجيش أو بعض مكوناته وبين السلطة السياسية أو الساحة السياسية بصفة عامة. و يتحرك الجيش في الغالب لتولي السلطة السياسية أو "تصحيحها" بحجة تكاد تكون واحدة في جميع الحالات، وهي عجز السلطة السياسية، الحقيقي أو المزعوم، عن حل مشاكل المجتمع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ويعتقد الذين يدفعون الجيش لمثل هذا الحل، سواء كانوا داخل الجيش أو خارجه، أن نمط السلطة العسكرية، الذي يتسم، في رأيهم بالحزم، هو أكثر فعالية في حل المشاكل العالقة. فعجز السلطة السياسية، في الغالب، هو السبب أو الذريعة، والفعالية في حل المشاكل هي الهدف المقصود أو المعلن عندما يتحرك الجيش للاستيلاء على السلطة السياسية أو " تصحيحها ".

ويمهد الطريق للحكم العسكري توفر بعض العوامل الموضوعية، منفردة أو مجتمعة، أهمها اقتناع الجيش، أو قادة الجيش، انصياعا لتحريض عارض أو نتيجة لتراكمات تاريخية، بأن له دوراً سياسيا يسمو على السلطة السياسية التقليدية. وحصول هذا الاقتناع يدفع للاستيلاء على الحكم أو تغييره إما بصفة عرضية وظرفية منعزلة أو بصفة دورية متكررة، تجعل من تدخل الجيش في الشأن السياسي شبه وظيفة دائمة. وهذه الحالة الأخيرة سمة بارزة في وضعية الجيش الجزائري كما يأتي تفصيله فيما بعد. فطبيعة الجيش ومكوناته. إن الثقل التاريخي للجيش، والثقافة السياسية السائدة في أوساطه، والتحريضات المختلفة التي قد يتعرض لها كلها عوامل تتضح قابلية الجيش للاندفاع نحو مغامرة السلطة السياسية.

عجز السلطة السياسية عن حل مشاكل المجتمع، إما نتيجة لخلل أساسي في نظام الحكم أو ضعف أو فساد في طبيعة الأحزاب والحركات السياسية التي تتولى مسؤولية الحكم أو تتصارع للفوز بها. وقد يكون هذا العجز حقيقيا كما يكون مزعوما أو مبالغا فيه من طرف العسكريين للتغطية على أهدافهم الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن القصور في إدراك حقائق المجتمع وحركته، والتحليل غير الصحيح للأوضاع السياسية التي يفرزها، يؤدي إلى تصور سلبي، من بعض العسكريين، للوظيفية السياسية نفسها.

استفحال الأزمات الداخلية والمشاكل المزمنة، كمشاكل التخلف، التي تغذي غضب الجماهير كثيرا ما تحمل الجيش على الاعتقاد بأن في إمكانه، بتولي السلطة السياسية، اختصار الطريق إلى الحلول الناجعة. و هذا ما يفسر كثرة الانقلابات العسكرية حيث تحتد مشاكل التخلف. كما يفسر، من جهة أخرى، انسياق بعض الحركات والأحزاب السياسية لدفع الجيش أو

التواطؤ معه لاستلام السلطة السياسية وإدارتها. فالبحث عن الفعالية، أو التعويض عن العجز، قد يكون هو الطريق للخطأ في تقدير دور الجيش.

خطورة التحديات الخارجية التي تعجز الأنظمة السياسية التقليدية عن مواجهتها. والقضية الفلسطينية مثال على ما عرفته بعض الأقطار العربية في الماضي، ومؤشر على ما قد تتعرض له في المستقبل من هزات. وقد رأينا الظاهرة العسكرية تبرز في مجتمعات حديثة تبدو راسخة في الديموقراطية والنظام الجمهوري مثل فرنسا التي تسببت فيها حركة الجيش في تغيير نظام الحكم وكادت تؤدي إلى نظام عسكري لولا سياسة الجنرال دوقول التي وضعت حد للحرب في الجزائر وخلصت فرنسا من النظام الاستعماري.

ويترتب على تولي الجيش مسؤولية الإدارة السياسية للمجتمع جملة من الأمور، أهمها نشاة التنافس، ظاهرا أو كامنا، على الوصول إلى مستوى القرار السياسي داخل الجيش. وبما أن المؤسسة العسكرية بحكم هياكلها وتنظيميها لا توفر قنوات رسمية لمثل هذا الارتقاء، فإن التنافس يكتسي طابعا غير منظور، ويوظف أصنافا من الروابط والعصبيات الفئوية الكامنة التي تضعف عامل الانسجام في صفوف الجيش وتفضي في بعض الحالات إلى سلسلة من الهزات والانقلابات.

تحويل إدارة الشؤون السياسية تدريجيا للمصالح الأمنية، التابعة مباشرة للجيش أو الخاضعة لنفوذه. وينشأ عن هذا التحويل والتخويل تضخم هذه المصالح واتساع دائرة اختصاصها وتداخلها، في كثير من الحالات والمستويات، مع المرافق المدنية العامة. ونفس التوجه يلاحظ في نظام الحزب الواحد، أو في الأنظمة العسكرية والسلطوية بصفة عامة. ونتيجة لغلبة النظرة الأمنية تزاح القضايا السياسية من سلم الاهتمام، أو تشخص ليسهل تشويهها و"معاقبتها" وترصد حركة المجتمع، بما تفرزه من تيارات وحركات سياسية وفكرية، في ملفات أمنية، نكون، في الغالب، هي مصدر التحاليل الخاطئة. ويصبح التعبير عن الرأي المخالف أو المعارض للسلطة القائمة مخالفة قانونية. وتصبح سياسة العصا بما ينجم عنها من مخالفات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان والمواطن، وسياسة الجزرة بما تفرزه من انتهازية وفساد هي السمات الغالبة لنظام الحكم، الذي يصبح همه الأساسي هو التغلب على الخصم أو العدو(شخصا كان أو حزبا أو حكومة)، لا حل المشاكل الأصلية. وفي كثير من الحالات يقهر الخصم أو العدو، أو ما يعتبره النظام خصما أو عدوا، وتبقى المشاكل الأصلية بدون حل.

انفصام هذه الأنظمة عن شعوبها وشعورها بالمآزق التي تنتهي إليها يضعها في حالة تبعية متزايدة في علاقاتها الخارجية و قد يدفع بها لتحالفات أجنبية خطيرة. فقد جرت أغلب الأنظمة العربية مرات عديدة لمواقف مناقضة للمنطق والمصلحة بدعوى محاربة الإرهاب.

و في الوقت الذي يهيمن فيه على السياسة الأمريكية الهاجس الأمني هيمنة مطلقة بعد 11 سبتمبر، ترفع أصوات بعض المسؤولين العرب مشيدة بعودة الوعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أدركت الآن خطورة الإرهاب الذي "اكتشفناه وحاربناه قبلها". ومن الواضح أن هؤلاء المسؤولين، الذين مسرورون باشتراكهم مع الولايات المتحدة في الخطاب السياسي- الأمني وهم يعتقدون أن هيمنة المعالجة الأمنية المطلقة على السياسة الخارجية الأمريكية سيحول المآزق التي انتهوا إليها إلى انتصار محقق.

وهنا ينبغي التذكير بأن هيمنة المعالجة الأمنية على السياسة الخارجية الأمريكية ليست وليدة اليوم بل إن ما وقع في 11 سبتمبر يعتبر، من بعض الوجوه، فشلا ذريعا لهذه المعالجة. فالملف الأفغاني والإيراني والعراقي والفلسطيني، على سبيل المثال، يعالج بالأساس، منذ عشرات السنين، في مستوى مصالح المخابرات الأمريكية. فماذا كانت النتيجة في أفغانستان وإيران والعراق وفلسطين وفي المنطقة العربية كلها ؟ إن التحالف مع أمريكا في سياستها هذه تكون من باب "نمسك الغريق بالغريق". غير أن مؤشرات الإمعان الأمريكي في هذه السياسة نبدو واضحة في محاولة الإعلام الموجه تحويل هذه القضايا الخطيرة الشائكة، لدى الرأي العام، إلى أعداء مشخصين في بن لادن وخامنائ وصدام حسين وياسر عرفات. ومن اليسير أن نتصور قدرة الولايات المتحدة على الانتصار، بشكل أو بآخر، على هؤلاء الأعداء الرمزيين، لكن القضايا الأساسية ستبقى قائمة، تماما مثل القضايا الداخلية للأنظمة العربية التي لم تنفع في حلها المعالجات الأمنية الصامتة أوالدامية.

الظاهرة العسكرية في الجزائر

الظاهرة العسكرية في الجزائر قد تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به. فهي لم تأت نتيجة انقلاب، بالرغم من أ ن بعض مراحل تطورها، كما سيأتي، كان يتسم بسمات الانقلاب، بل إنها نشأت وتطورت على مراحل، وتغذت من أوضاع سياسية مختلفة، مدة تزيد عن نصف قرن. فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم.

لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، ثم عندما أصبحت، بعد الاستقلال، الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليها الجيش الوطني الشعبي واعتبر جزءا من نظام حكم الحزب الواحد في الدولة الجزائرية المستقلة.

ولا بد لإيضاح هذه الفكرة من استعراض العوامل والظروف التي وضعت هذا الجيش أو بعض مكوناته في صراع، يكاد يكون مستمرا، مع الساحة أو السلطة السياسية منذ النشأة حتى الآن. وجعلته يعتبر الوظيفة السياسية أصلية في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه.

أولا ـ المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري

تعتبر "المنظمة الخاصة" لحزب الشعب الجزائري النواة الأولى للقوات المسلحة الجزائرية، والجيل الذي نربى في هذه المنظمة رافق مسيرة الثورة إلى سنوات عديدة بعد الاستقلال وكان تأثيره في هذه المسيرة يفوق بكثير أهمته العددية. وقد أنشئت هذه المنظمة بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، سنة 1947 ، في دورة تاريخية مشهورة. وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة، تحت إشراف الحزب.

كان هذا القرار استجابة لمطلب ملح من قواعد الحزب التي دفعها تعنت السلطة الاستعمارية الفرنسية بصفة عامة، والمجازر التي ارتكبتها في 8 ماي 1945 بصفة خاصة إلى استخلاص نتيجة منطقية وهي ضرورة الانتقال للكفاح المسلح كمرحلة ضرورية للقضاء على النظام الاستعماري وتحقيق الاستقلال. واختار الحزب لعضوية المنظمة الخاصة عددا من منا ضليه السياسيين، بمواصفات معينة منها الإلمام بتقنيات العمل العسكري لكن دون أن يكون هذا شرطا ضروريا.

كانت المنظمة الخاصة خاضعة للقيادة السياسية للحزب وعملت وتطورت بموازاة التنظيم السياسي للحزب، والتنسيق معه في مستويات معينه من السلم التنظيمي. لكن هذا التجاور والتعاون لم يمنع، مع مرور الوقت، ظهور نوع من التمايز بين أعضاء المنظمتين، ونوعا من التنافس بينهم كان موضوعه في البدء الطموح لعضوية المنظمة الخاصة التي كانت تعتبر مستوى أعلى في الالتزام والنضال. من هنا بدأت تختلف مسيرة صنفين من المناضلين ينتمون لمدرسة سياسية واحدة ويعملون لبلوغ هدف واحد وهو الاستقلال الوطني.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن الجزائريين كانوا خاضعين، قانونيا، للخدمة الإلزامية في الجيش الفرنسي. ولم يكن أداء هذه الخدمة مرتبطا بالنظرة السلبية التي اكتسبتها فيما بعد. بل إن الخبرة العسكرية التي اكتسبها بعض المناضلين في الجيش الفرنسي كانت تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار بعض المناضلين لعضوية المنظمة الخاصة وإسناد بعض المسؤوليات فيها. وأبرز مثال على ذلك وجود أمثال أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف وغيرهم ضمن القادة البارزين لهذه المنظمة.

وعندما اكتشفت الإدارة الاستعمارية سنة 1950 هذه المنظمة الخاصة، وفككت العديد من خلاياها، واعتقلت المئات من أعضائها وقادتها، بما فيهم أعضاء في القيادة العليا، اتخذت القيادة السياسية للحزب قرارا بحلها ما عدا هياكلها وخلايا ها الموجود في جبال الأوراس وجبال القبائل الحصينة.

كان اكتشاف المنظمة الخاصة كارثة سياسية ومعنوية انعكست آثارها سنوات طويلة على الحزب وعلى الثورة الجزائرية بصفة عامة. فقد فجر اكتشافها خلافات حادة بين أعضائها (ولم يكونوا إذ ذاك يسمون عسكريين) وإطارت التنظيم السياسي للحزب حول أسباب الكارثة

وتبعاتها، ثم حول الأساليب والطرق التي اتبعت في احتواء آثارها، وخاصة في إيواء الناجين من أعضاء المنظمة، وتنظيم حياتهم السرية وإعادة بعضهم للتنظيم السياسي. وقد ارتكبت في هذه الفترة أخطاء تنظيمية ونفسية انعكست على مجمل العلاقة بين أعضاء المنظمة الخاصة والقيادة السياسية للحزب.

لكن القضية الأساسية، في هذا الخلاف، كانت تتجسد في المطالبة بإعادة تكوين المنظمة الخاصة على أسس جديدة، تقترن هذه المطالبة بالشك في نوايا القيادة السياسية، وتفسير التردد في إعادة تشكيل المنظمة الخاصة بأنه يخفي في الواقع توجها إصلاحيا يتنكر للخط الثوري للحزب.

وفي ربيع 1952 تشكلت لجنة سرية مصغرة من أعضاء المنظمة الخاصة الناجين من الاعتقال، وأخذت على عاتقها الشروع في تحضيرا لعمل المسلح دون علم القيادة السياسية. وعندما انفجر الخلاف بين رئيس الحزب مصالي الحاج وبين اللجنة المركزية في أوائل سنة 1953، كون أعضاء هذه اللجنة مع إطارات التنظيم السياسي للحزب لجنة تضم الطرفين سموها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" كان هدفها توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح. ولكن الحساسيات والخلافات القديمة بين الفئتين عادت إلى السطح وتسببت في نهاية فترة العمل المشترك التي لم تعمر طويلا.

عند ذلك انصرف قدماء المنظمة الخاصة من جديد إلى تنظيم صفوفهم باستقلال عن كل الأطراف السياسية الأخرى وإعطاء الأولوية المطلقة لتحضير العمل المسلح. فكان اجتماع 22 التاريخي(والرقم يشير إلى عدد الأعضاء الذين حضروه) والقيادة التي انبثقت عنه. والتي أعلنت الثورة المسلحة في 1 نفمبر 1954.

وبالرغم من استمرار الاتصالات مع بعض الأطراف السياسية كاللجنة المركزية للحزب، فإن الشروع في العمل المسلح كان يحمل معنى وضع الأطراف السياسية كلها أمام الأمر الواقع، ويكرس، في نظر الكثير من المناضلين، انتصار الحسم (العسكري؟) في مواجهة التردد (السياسي؟)

ثانيا- جيش التحرير الوطني

صدر الإعلان عن بدء الكفاح المسلح، من قيادة الثورة، في بيانين متكاملين: الأول باسم "جبهة التحرير الوطني" وهو البيان المعروف باسم بيان 1 نوفمبر، والثاني باسم "جيش التحرير الوطني" وهذا البيان لم يعرف الانتشار الذي عرفه البيان الأول. والمهم هنا ليس محتوى البيانين، ولا المقارنة بين محتوى كل من هما. بل هو ازدواج المسعى الذي يشير إلى أن صلاحيات القيادة التي أعلنت الثورة تشمل الميدانين السياسي والعسكري معا.

وهذه الصيغة هي التي اعتمدت في تشكيل هيئات الثورة وقياداتها المركزية والتنفيذية منذ اندلاع الثورة إلى الاستقلال. كانت قيادات الثورة تجمع الوظائف السياسية والعسكرية، ولكن الفروق ظلت قائمة بين السياسيين والعسكريين، ولم تمنع هذه الصيغة في تنظيم قيادات الثورة من

ظهور خلافات حادة وأزمات متعددة طيلة مرحلة الكفاح المسلح. وقد ظهرت في بدء الثورة، وفي كثير من الجهات، مؤشرات بسيطة ولكنها واضحة الدلالة على هذا التمييز بين ما هو سياسي وما هو عسكري. مثلا هل نكتب في رأس الرسائل الرسمية "جبهة وجيش التحرير الوطني" أو جيش وجبهة التحرير الوطني" ؟ هل تقدم في الذكر الجبهة أم الجيش؟

وبعد مرور قرابة العامين وانتشار الثورة في كل جهات القطر، انعقد الصومام في 20 أوت 1956 فحاول تقنين مبادئ القيادة والتنظيم والإستراتيجية العامة للثورة وانتخب مجلسا وطنيا ولجنة للتنفيذ والتنسيق وأدخل في الهيئات القيادية للثورة ممثلين لتيارات سياسية لم تواكب الثورة منذ انطلاقتها الأولى. وقرر إعطاء الأولوية للسلطة السياسية على العسكرية والأولوية للهيئات العاملة في داخل البلاد على الهيئات العاملة في الخارج. وكان لهذه القرارات ردود فعل شديدة من غالبية المسؤولين الذين فجروا الثورة الذين رأوا فيه انحرافا عن الخط الذي رسموه للثورة وتبييضا لتاريخ بعض السياسيين. وفي أوت 1957 انفجرت أزمة خطيرة بين القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام طالب فيها العسكريون (كما أصبحوا يسمون) بإلغاء مقررات مؤتمر الصومام وانتخاب قيادة جديدة يستبعد منها بعض السياسيين. وانتهت الأزمة بحل وسط يبقي على الهيئات التي أنشأها المؤتمر ولكن يعاد تشكيلها وإلغاء، والعودة لفكرة القيادة الموحدة، عسكرية وسياسية في آن واحد ودون أولوية.

عن هذه الأزمة تعتبر نقطة تحول كبرى في مسيرة الثورة لأن الأولوية التي ألغيت نظريا على الورق تكرست في الواقع وهي أولوية الجناح العسكري الذي فرض وجهة نظره في كثير من القضايا. وظهر منذ هذه الأزمة الكبيرة التي عرفتها الثورة أن المناضلين الذين كانوا على صواب في رفع شعار الانتقال للكفاح المسلح ونجحوا في تطبيقه على أرض الواقع، أصبحوا يعتقدون، شيأ فشيأ، أن الصواب هو دائما بجانب الذين يحملون السلاح.

وتوالت بعد هذه الأزمة هزات داخلية عديدة استعرضها باختصار، لأن تسلسلها بهذه الوتيرة له دلالته، ولأنها، بهذا التكرار والتسلسل كيفت، إلى حد بعيد، علاقة الجيش الجزائري بالسياسة، ونظرته للوظيفة السياسية بصفة عامة، واعتقاده بأن تقويم السلطة السياسية، عند اللزوم، هو مهمة أساسية من مهامه تتصل بالدفاع عن الثورة، والذود عن المصلحة العامة.

- في نهاية سنة 1957 نشبت أزمة أخرى داخل لجنة التنفيذ والتنسيق، بين السياسيين والعسكريين بسبب تصفية المرحوم عبان رمضان في ظروف لم يكشف التاريخ بعد عن كل ملابساتها، ومن المعروف أن عبان رمضان اعتبر من طرف العسكريين مسؤولا عن جملة من الانحرافات بما فيها قرارات مؤتمر الصومام.

- وفي سنة 1959 وبعد مرور أقل من سنة على تأسيس الحكومة المؤقتة انفجرت أزمة أخرى داخل الحكومة هذه المرة طالب فيها العسكريون بتخويلهم صلاحيات مطلقة لإصلاح أوضاع الثورة. وقد

دامت هذه الأزمة أكثر من ستة أشهر استدعي لحلها ممثلو مختلف الولايات وانتهت بإعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة وتعديل الحكومة المؤقتة.

- وفي مارس 1961 ، قبيل بدء المفاوضات مع فرنسا في إيفيان الأولى أزمة خطيرة بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش بعد أن رفضت هذه الأخيرة تعيين ممثل عنها في المفاوضات لشكها في نوايا الحكومة. ولم تعين القيادة ممثلا عنها ، مع التحفظ، إلا بعد أن استصدرت أمرا عسكريا بذلك. وقد صدرت التعليمات للوفد المفاوض، بعد سفره، بالبحث عن سبب وجيه لقطع المفاوضات أو تأجيلها للتفرغ لحل الأزمة مع قيادة الجيش. لأنه لم يكن من المعقول الذهاب بالمفاوضات إلى نهايتها والخلاف قائم مع قيادة الجيش. وقد تسبب تصلب الوفد الفرنسي في تأجيل المفاوضات. وتفرغت الحكومة لمعالجة الأزمة بعقد دورة للمجلس الوطني للثورة وانتهت الأزمة بتعيين رئيس جديد للحكومة المؤقتة.

- استأنفت الحكومة الجزائرية الجديدة، بموافقة قيادة الجيش، المفاوضات مع فرنسا على نفس الأسس والأهداف التي حددت من قبل ولكن أزمة خطيرة أخرى انفجرت بين الحكومة الموقتة والقيادة العامة للجيش بعد إمضاء اتفاقيات إيفيان، وهي الأزمة الكبرى المعروفة بأزمة 1962. ولم تنحصر هذه الأزمة في القمة كما كان الشأن في الأزمات السابقة بل شملت جميع الهيئات القاعدية، وأحدثت شرخا عميقا في الساحة السياسية. وواجهت البلاد ظروف الاستقلال الصعبة وهي تعاني من صرا عات كبيرة، ودامية أحيانا، بين المناضلين الذين صنعوا هذا الاستقلال. وقد كان لهذه الأزمة، التي لم تنحصر كسابقاتها في المستوى القيادي، بل شملت جميع الهياكل القاعدية المدنية والعسكرية، آثار عميقة مازال بعضها حيا حتى الآن.

من هذا الاستعراض السريع لمرحلة الكفاح المسلح قبل الاستقلال نسجل انفجار خمس أزمات كبرى في العلاقة بين السياسيين والعسكريين. وأسباب الأزمات تعود في معظمها إلى مشاكل موضوعية بالغة الصعوبة. وما أكثر المشاكل المعقدة في هذه الفترة. ولكن العسكريين يعتقدون دائما أن طريقتهم في معالجة هذه المشاكل هي الأفضل والأنجع. غير أن العودة إلى هذه المرحلة بنظرة نافذة تدل على أن التغييرات التي تمت نتيجة لهذه الهزات والأزمات لم تنجح في معالجة القضايا الجوهرية، ولم تساعد على تراكم التجربة المؤسساتية التي هي الكفيلة وحدها ببناء المجتمعات والدول الحديثة.

ولا شك أن القدر المتاح من الديموقراطية في الهيئات القيادية للثورة، والهامش الذي ترك لها في ممارسة صلاحياتها قد مكن من تطويق الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات حتى بلغت المسيرة شاطئ الاستقلال. وهنا يمكن أن نتساءل: ما ذا كان يكون مصير الثورة لو قبلت المطالب المشطة التي نادت بإلغاء جميع مقررات مؤتمر الصومام بما فيها القرارات المتعلقة بالمؤسسات القيادية؟

الجيش الوطني الشعبي

أحدثت أزمة 1962 انقلابا كبيرا في المفاهيم وموازين القوى في صفوف الثورة الجزائرية ورفعت شعارات التصل من مرحلة ما قبل الاستقلال، برجالها ومؤسساتها ومنجزاتها وسياستها, وتصحيح مسار الثورة وبناء مؤسساتها من جديد. وكان في مقدمة اهتمامات السلطة الجديدة إعادة بناء الجيش الذي كان الأداة السياسية في هذا التغيير الذي دفع ثمنه كثيرا من الانقسامات والانعكاسات السلبية.

أصبح الجيش يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي ليكون أكثر ملاءمة لعهد الاستقلال وعزز بشعار "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني". وكل هذا يرمز إلى جملة من المعاني: الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية، الحرص على رصيد وميراث جيش التحرير الوطني، الطموح لتحديث الجيش بما يمكنه من القيام بدور الجيوش العصرية.

لكن رياح الاستقلال جرت بما لم يستطع النظام الجديد مواجهته والتغلب عليه من المشاكل والصعاب مضافة إلى المشاكل الموروثة من العهد السابق والتي لم يزدها الانقلاب على الحكومة الموقتة إلا استفحالا. وكان من نصيب الجيش الشعبي الوطني القيام بحركة تصحيحية في 19 جوان 1964, وكانت هذه الحركة تصحيحا للتصحيح السابق.

وقد عرفت البلاد بعد هذه الحركة فترة من الاستقرار، ومحاولات عديدة لتنظيم الجيش وتحديثه وتحديد دوره في بناء الدولة الحديثة, وأهم قرار في هذا العمل هو تقنين الدور السياسي للجيش الشعبي الوطني، الذي اعتبارا من سنة 1976، بحكم " الميثاق الوطني " والدستور جزءا من نظام شمولي يضم أيضا جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية. وفي هذه الفترة بدأت نصالح الأمن العسكري تلعب دورا متزايدا في المجال السياسي وخاصة في مواجهة حركات المعارضة.

وبعد وفاة الرئيس بومدين مباشرة برز دور الجيش السياسي بدعم الجيش لترشيح الرئيس الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية وجاء المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني الذي انعقد إذ ذاك فكرس الصيغة التي اقرها الدستور وعين عددا من الضباط السامين أعضاء في اللجنة المركزية للحزب. واستمرت هذه الوضعية إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988، التي كانت مؤشرا كبيرا على نهاية نمط في الحكم لم يعد قادرا لا حل مشاكل البلاد ولا على مواكبة نطور المجتمع. وجاء في إثر هذه الأحداث ونتيجة لها، دستور 1989 الذي فتح الباب للتعددية السياسية، والسماح لحركات المعارضة بدخول ساحة العمل السياسي العلني بما فيها عدد من الحركات الإسلامية. واقترن هذا الانفتاح السياسي بمحاولة للانفتاح والإصلاح الاقتصادي لم يكن لها لدى الجماهير الصدى الإعلامي والنفسي الذي عرفته الإصلاحات السياسية وكان الرهان على نجاح هذا التحول نحو النظام الديموقراطي التعددي متوقفا على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب مثل بقية الأحزاب، وابتعاد الجيش الشعبي الوطني على العمل السياسي. وفعلا بدأت حركة التحول في جبهة التحرير الوطني، وأعلن قادة الجيش انسحابهم من العمل السياسي ومن عضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، وظن الكثيرون أن البلاد عرفت الطريق للتحول الديموقراطي السليم. لكن الأحداث دلت

على أن تطور الذهنيات لم يواكب تطور النصوص والقرارات النظرية. فانفجرت الأزمة الخطيرة التي مازالت تعصف بالبلاد منذ أكثر من عشر سنوات. وأقحم فيها الجيش كطرف أساسي، مثقلا بكل ماضيه وبالأعباء الجديدة والمتجددة التي تلدها الأزمة. ولاشيء في الأفق يشير إلى الاتجاه لقراءة واعية لدروس الماضي.

خاتمة

إن المطلوب اليوم من الجميع، ومن الجيش الشعبي الوطني قبل غيره، التساؤل بنزاهة وعمق عما بقي من هذه الأحداث السياسية والتجارب التاريخية التي مر بها الجيش الجزائري؟ بقي مزيج من الموروث السياسي والسيكولوجي صقلته أو عقدته السنون وأثقلته مشاكل الحاضر ومآسيه في خليط متداخل الخيوط والألوان يجد الملاحظ الخارجي صعوبة في تبين مبادئه وخواتمه. ويبسطه الشعب في تحميل الجيش المسؤولية الأولى فيما آلت إليه جزائر الاستقلال. إن الجيش الشعبي الوطني يبدو مكبلا بالتزامات أساسية، لا بد من القيام، على ضوء التجربة، بإيضاح طبيعتها ومداها:

الالتزام الأول: هو التعلق بماض مجيد يتمحور بالأساس حول الدور الطليعي الذي اضطلع به الجيش في فترات مختلفة من تاريخ الكفاح الوطني، كجناح مسلح للثورة الجزائرية، ابتداء من "المنظمة الخاصة" إلى اليوم. ويعبر عن هدا التعلق التاريخي التراثي شعار" الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ".

ومما لا شك فيه أن وجوه الاستفادة من الماضي المجيد للثورة الجزائرية وتجربتها الثرية في الكفاح المسلح عديدة ومفيدة في بناء جيش عصري يكون حقيقة في خدمة الشعب. لكن الاستفادة من هذا الماضي تجسدت، حتى الآن في توظيف هذا الشعار، والانتفاع برمزيته في تزيين الواجهة السياسية وتزكيتها بأسماء لامعة من جيل الثورة من أمثال بوضياف، وعلي كافي، واليمين زروال، وصالح "صوت العرب".

الالتزام الثاني: هو الاعتقاد بأن الدفاع عن قيم الثورة وسلامتها، استنادا إلى التجارب السابقة، أصبح يشكل وظيفة سياسية دائمة مناطة بالجيش الشعبي الوطني. إن الأدوار التي قام بها جيش التحرير الوطني أو بعض قادته في الماضي لتصحيح مسار الثورة ما زالت في حاجة إلى قراءة ناقدة. ولا يمكن بأي حال أن تكون مرجعا أو قدوة لتحديد سلوك الجيش في عالم اليوم.

الالتزام الثالث: هوالانصياع للمهمة التي كلف بها، سنة 1991، من طرف قيادته للوقوف في وجه التيار الإسلامي. واعتبار هذه المهمة غير قابلة للنقاش، وأنها تتطلب من الجيش التزاما طويل المدى وتقيدا دقيقا بما تضمنته من تحاليل وتوجيهات. و هذا الالتزام هو الذي يرسم الخطوط الحمراء في كل صفقة أو تفاهم بين الجيش والأطراف السياسية التي يتعامل معها. إن هذه المهمة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، قابلة للنقاش بعد ما أظهر الواقع محدوديتها وأخطارها. وهذا لا يعني البتة تخلي الجيش عن دوره الطبيعي في المحافظة على سلامة البلاد ومؤسساتها وأمنها.

وأخيرا هل في هذه التجربة الحية التي عاشتها الجزائر، والتي ما زالت مأساتها تشغل العقول وتدمي القلوب، عبرة لأولي الألباب، على امتداد الوطن العربي ؟